

## محددات أداء البنوك الخاصة في ظل تحرير القطاع المالي الجزائري

**Determinants of the performance of private banks in light of the liberalization of the Algerian financial sector**د مدياني محمد<sup>1</sup>، أ طلحاوي فاطمة الزهراء<sup>2</sup><sup>1</sup>جامعة أدرار، [mediani\\_mohamed@univ-adrar.dz](mailto:mediani_mohamed@univ-adrar.dz)<sup>2</sup>جامعة أدرار، [talhaouifatemazohra@gmail.com](mailto:talhaouifatemazohra@gmail.com)

تاريخ النشر: 2020/04/30

تاريخ القبول: 2020/04/19

تاريخ الاستلام: 2019/12/06

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على أداء البنوك الخاصة في الجزائر في ظل تطبيق سياسات لتحرير المالي كأحد متطلبات التوجه نحو اقتصاد السوق وذلك من أجل معرفة مدى استجابة البنوك الخاصة إلى التغيرات الاقتصادية ومدى استغلالها في تعظيم الأرباح وتعزيز التنافسية محليا وخارجيا، من خلال طرح الإشكال التالي: **ماهي العوامل التي تؤثر على أداء البنوك الخاصة في ظل تحرير القطاع المالي الجزائري؟** وقد تم القياس وفقا لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، بالاعتماد على العائد على حقوق الملكية ROE للتعبير على أداء البنوك الخاصة خلال الفترة 2000-2016. وبينت الدراسة تدني مستوى الأداء المالي للبنوك الخاصة بسبب اعتمادها على الودائع في تكوين راس المال والإبقاء على الأدوار التقليدية للبنوك بالشكل الذي يتناقض ومتطلبات التحرير المالي الذي لم يستوف جميع شروطه، خصوصا في ظل سيطرة البنوك العمومية على ما يفوق 90% من الأصول في القطاع المالي الجزائري. وقد كان لعناصر التحرير المالي الداخلي أثرا معنويا إيجابيا تمثلت في الائتمان الموجه للقطاع الخاص والائتمان الموجه للقطاع المالي، ومؤشر التوظيف المالي، ومعدل إعادة الخصم، في حين سجلت متغيرات التحرير المالي الخارجي اثرا سلبي على العائد على حقوق الملكية لدى البنوك الخاصة.

**الكلمات المفتاحية:** أداء البنوك، التحرير المالي، البنوك الخاصة، نموذج ARDL**تصنيف JEL:** C01، C13، E42، E52

**Abstract:** The study attempts to identify the factors that affect the performance of private banks in Algeria within the framework of the financial liberalization policies as a background toward the market economy. The topic raised looks for the extent to which the private banks respond to the economic changes and exploit them to maximize profits and enhance competitiveness both locally and externally. The paper introduces the issue of the factors influencing the performance of private banks under the liberalization of the Algerian financial sector. To meet the challenge, the paper adopts ARDL model based on ROE indicator to measure the performance of private banks during 2000-2016. The study results reveal the low level of the financial performance of private banks because of their dependence on deposits in their capital construction and keeping the traditional roles of banks in a way that contradicts with the conditions of the financial liberation. This situation is also emphasized by the control of the public banks estimated by over 90% of the Algerian financial sector assets. The elements of internal financial liberalization have had a positive moral effect: Private sector credit, financial sector credit, financial employment index and rediscount rate, while external financial liberalization variables have had a negative impact on the return on property rights of private banks.

**Keys words:** Bank's performance, Financial liberalization, Private Banks, ARDL model.المؤلف المرسل: د مدياني محمد، الإيميل: [median\\_mohamed@univ-adrar.dz](mailto:median_mohamed@univ-adrar.dz)

**تمهيد:** يعتبر القطاع المالي ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي، بعد أن أصبح التوجه نحو اقتصاد السوق ضرورة حتمية لمواكبة التغيرات الاقتصادية الدولية، فهو يؤدي دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. ويستمد هذا القطاع أهميته من خلال أدائه الجيد في تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، فمن خلال نظام مالي منظم ذو استراتيجية محكمة يمكن تحديد القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية؛ فوظيفة القطاع المالي لا تتوقف على تحويل الأموال من المدخرين نحو المستثمرين -الوظيفة التقليدية للقطاع المالي-، بل تتمثل أساسا في التأكد من أن هذا التحويل قد تم نحو القطاعات الأكثر أهمية في الاقتصاد.

لقد عرف القطاع المالي تحديات عديدة من أهمها التحرير المالي حيث لا يزال الجدل قائما حول جدوى تطبيق سياسات التحرير المالي واثارها على مختلف القطاعات الاقتصادية بدءا من الجهاز البنكي الذي يعد القناة الرئيسية لتتبع وقياس هذه الآثار إن وجدت. فاختلف الباحثون حول الاثر ان كان سالبا أو موجبا وتوالت الأبحاث سعيا لإثبات اتجاه وحجم هذا الأثر.

يحظى القطاع البنكي بأهمية في الادبيات المالية حيث يتفق المفكرون على أن للبنوك دورا إيجابيا في دعم النمو الاقتصادي<sup>1</sup> باعتباره أفضل قناة لتمير الادخار وأقل التكاليف، ويعد ذلك اهم دور تؤديه البنوك في الدول النامية. لكن بعد توسع السياسات الاقتصادية التي تحطت البحث عن تحقيق الربحية المحلية واتجهت نحو تبني سياسات الاندماج الاقتصادي والسعي نحو تعزيز التنافسية الاقتصادية على المستويات الدولية كتبعيات لتطبيق سياسات التحرير المالي، تنامي دور البنوك وتخطى دور الوساطة بين ذوي العجز وذوي الفائض فاصبح البحث عن تعزيز كفاءة البنوك من أجل أداء جيد يضمن تحقيق عوائد اقتصادية تخفف من حدة ارتفاع التكاليف الناتجة على تحرير معدلات الفائدة وتدني التدخل الحكومي في القرارات البنكية من جهة والعمل على تقليل مخاطر التعرض للالتزامات البنكية الناتجة عن تحرير حساب رأس المال. وهو الوضع الذي ينطبق على الجزائر كغيرها من دول العالم التي تسعى للتوجه نحو اقتصاد السوق بأقل المخاطر ومن أجل ذلك تبنت الجزائر عدة إصلاحات مست جميع الهياكل الاقتصادية بدءا من تحرير القطاع البنكي وذلك بعد صدور القانون 90-10 الذي يمثل محور التحول مسار المنظومة البنكية في الجزائر وتغيرا في سياساتها الاقتصادية المتبعة في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق. ومن خلاله تعمدت الجزائر إلى تصميم سياسات ملائمة من أجل تأهيل قطاعها البنكي والرفع من أدائه وتحسين كفاءته في تخصيص الائتمان في ظل تطبيق سياسات التحرير المالي، غير أن التحرير المالي سيضع البنوك أمام رهان تحقيق المزيد من العوائد وارتفاع التكاليف من أجل تحقيق المنافسة والتحوط من الالتزامات البنكية بعيدا عن الاعتماد على البنوك العمومية التي تعد مؤشرا على الكبح المالي وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الذي يتنافى ومتطلبات اقتصاد السوق، وهو الواقع الذي يجعل التحديات السابقة تقع على عاتق البنوك الخاصة وهو ما يدعو إلى طرح الاشكال التالي:

### ماهي العوامل التي تؤثر على أداء البنوك الخاصة في الجزائر في ظل تطبيق سياسة التحرير المالي؟

إن البحث في تحديد العوامل المسؤولة عن ربحية البنوك الخاصة في الجزائر ذو أهمية نابعة من الإصلاحات البنكية التي اعتمدها الجزائر وانعكاساتها على البنوك الخاصة بصفة خاصة وعلى القطاع البنكي الجزائري على وجه العموم. كما أن تحديد هذه العوامل يعد من الأسباب الرئيسية لضمان حصة البنك السوق والحفاظ عليها من أجل زيادة العوائد وتعزيز المنافسة البنكية. سواء كانت هذه الأسباب داخلية أو خارجية.

تتمثل العوامل الداخلية في القرارات المتخذة داخل البنك والتي تخدم الاهداف الموضوعية مسبقا كالميزانية، حجم البنك، رأس المال، إدارة النفقات، وهي تؤثر على ربحية البنك مباشرة وتتسم بالسرية وتوجد عوامل داخلية أخرى مثل حجم الائتمان، السيولة، وهي مرتبطة بالسياسات الخاصة بكل بنك وتكون متاحة غير أن الإفصاح عنها متغير تابع لرقمنة المعاملات البنكية ومدى استعمال

التكنولوجيا داخل القطاع البنكي<sup>2</sup>. أما القرارات التي تخرج عن إدارة البنك فهي العوامل الخارجية تتمثل في كل المتغيرات التي تؤثر على تعاملات البنك مع الاعوان الاقتصاديين<sup>3</sup>، الصناعة البنكية والمتغيرات التي تشكل البيئة الاقتصادية والقانونية للبنك<sup>4</sup>. وضعت السلطة النقدية في الجزائر أسسا ومعايير لتسيير القطاع البنكي الجزائري تخضع لها البنوك العمومية والخاصة على حد سواء، فسعت إلى تحرير القطاع البنكي، وتحرير السوق البنكية، وفتح المجال للبنوك الخاصة والبنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها التمويلية المختلفة، وذلك بسن العديد من القوانين بما يواكب التطورات المالية التي فرضت الانتقال من تحكم الحكومة إلى تحكم القطاع الخاص، ومن الرقابة الداخلية إلى الرقابة الأجنبية، تحسبا لتحسن أداء القطاع البنكي الجزائري، فحظي القطاع البنكي الخاص بزيادة نسبية في عدد البنوك، وتوسعها، وتنوع نشاطها، غير أن كثرة البنوك الخاصة التي حققت زيادة عدد وكالاتها بمعدل 29.15% خلال الفترة (2010-2017) مقارنة بالبنوك العمومية التي سجلت معدلا متواضعا في زيادة وكالاتها في الجزائر بمعدل 5.29% خلال الفترة (2010-2017) لم تمنع من استحواذ البنوك العمومية على النشاط البنكي، فهي تسيطر على ما يفوق 90% من الأصول البنكية للقطاع المالي الجزائري. وبناء على ما سبق فإن الدراسة ستقوم بتحديد العوامل الخارجية على أداء البنوك الخاصة في ظل تطبيق سياسة التحرير المالي وذلك لأسباب متعددة وهي:

- خصوصية البنوك مؤشر واضح وصريح على اعتماد نهج التحرير المالي في الجزائر،
- تدخل السلطة النقدية في تحديد وتوجيه سياسة البنوك الخاصة وبالتالي التحديد المسبق للعوامل الداخلية المؤثرة على أداء البنوك خصوصا في ظل تحديدها لمعدلات الفائدة الدائنة والمدينة وتوجيه الائتمان،
- تطبيق سياسة التحرير المالي كإصلاح اقتصادي يمس القطاع المالي في الجزائر له أثر مباشر على العوامل الخارجية التي تؤثر على ربحية البنوك.

كما أن كفاءة القطاع البنكي في تحقيق الأرباح هي اهم اهداف الإصلاحات المالية في الجزائر، وتعد الربحية البنكية تحديا يواجه البنوك يتطلب تعزيز مراكزها المالية والتقليل من حدة المخاطر المرتبطة بالمنافسة والانفتاح. وتعتمد الدراسات السابقة في تحري العوائد البنكية على الربحية كمقياس لأداء البنوك<sup>5</sup>.

## 1 - الدراسات السابقة: لم يعد الجدال قائما حول ربحية البنوك فالعوامل التي تؤدي إلى تحقيق العوائد البنكية فهي تنبع

أساسا من نشاطها القائم، فالقطاع البنكي أصبح يواجه تحديات اقتصادية عند محاولاته لتحقيق الربحية وتصنفها الأبحاث إلى فرص أو معوقات لتحقيق اهداف السياسة البنكية المتبعة. فالأداء المالي بكفاءة وفعالية لدى البنوك سيعود حتما بالأرباح للبنوك بصفة خاصة والقطاع المالي بصفة عامة، غير أن ما يؤرق واضعي اهداف السياسات الاقتصادية هو قدرة ومرونة الجهاز المالي للتنبؤ بالمخاطر والتصدي لها. وتوالت الدراسات التي تسعى لتوضيح أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على أداء البنوك في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الدول النامية. بحيث تصاغ إشكالية تحقيق الأرباح لدى البنوك بعد تحرير القطاع المالي في العلاقة بين الأزمات المالية والضعف في التحرير المالي، حيث يقصد بهذا الأخير تطبيق التحرير المالي غير المؤسس على جميع قواعد التوجه نحو تحرير القطاع المالي<sup>6</sup>، وتكييف النظام المالي مع متطلبات المعاملات المالية الدولية.

واختلفت الدراسات حول طبيعة هذا الأثر فوجد Levine zervos<sup>7</sup> عام 1998 أثرا إيجابيا للتحرير المالي على تطوير القطاع البنكي من خلال تحليل مؤشرات أداء البنوك وسوق الأوراق المالية قبل وبعد التحرير البنكي. وتلتها دراسة Brajas وآخرون التي عالجت موضوع تحرير القروض الذي يندرج تحت التحرير المالي الداخلي، وتوصلت الدراسة إلى تحديد اثر إيجابي لهذا التحرير على

ربحية البنوك ووضع الباحثون شرطا أساسيا لتحقيق هذا الأثر؛ يتمثل في الاختيار الصحيح للاستثمارات الأكثر إنتاجية وتوجيه الائتمان إليها<sup>8</sup>.

وجاءت دراسة ديمير غوتس وآخرون عام 2001 في سياق البحث عن أثر التحرير المالي على ربحية البنوك في الدول المتقدمة خلال الفترة (1997-1990) وتوصل إلى ان التطور المالي الذي عرفته الدول المتقدمة كنتيجة حتمية للتحرير المالي أدى إلى تطوير الخدمات المالية المقدمة لدى البنوك<sup>9</sup>.

وتوصل كل من هارمس وهونغ في دراسة أجريت عام 2008 بالاعتماد على بيانات القطاعات البنكية لعشر دول ناشئة خلال الفترة (1991-2000) إلى وجود أثر إيجابي للتحرير المالي على كفاءة 4000 بنك عينة الدراسة<sup>10</sup>.

وفي عام 2013 أجرى كل من اندريس وكابارو بحثا<sup>11</sup> يهدف إلى تحليل اثر التحرير المالي والإصلاحات المالية على القطاعات البنكية لـ 17 دولة من اوروبا الوسطى واربوا الشرقية خلال الفترة (2004-2008)، وقد عمدا الباحثان تقسيم الدراسة إلى مرحلتين تختص الأولى بتقدير أداء البنوك وحساب مؤشرات الأداء المالي لها، أما المرحلة الثانية فتم من خلالها تقييم محددات الأداء المالي للبنوك، وخلصت الدراسة الى ان القطاعات المالية التي عرفت مستوى عال من التحرير المالي تمتاز بنوكها بكفاءة الأداء ونمو العوائد بالرغم من أن التحرير المالي يسبب زيادة في التكاليف البنكية غير أن هذه الزيادة ستؤدي بالبنوك إلى تقديم خدمات في متناول اغلب المتعاملين الاقتصاديين وهو ما يساهم في نمو مستوى الإنتاجية لدى البنوك على المدى الطويل.

واتفق الباحثون الاقتصاديون المؤيدون للأثر الإيجابي لسياسة التحرير المالي على أداء البنوك على أن المتغيرين متكاملين؛ بحيث يساهم التحرير المالي المحكم والمستوفي لجميع شروطه في تعزيز ربحية البنوك، وتساعد ربحية البنوك في تطوير وتوسيع النشاط البنكي وبالتالي تحقيق أهداف التحرير المالي.

بينما ناقش مفكرون آخرون الانعكاسات السلبية لتطبيق سياسة التحرير المالي على ربحية البنوك وهو ما وضحه كل من فيشارد وتشينارد عام 1997؛ بحيث تنخفض ربحية البنوك بسبب التحرير المالي الذي يؤدي إلى زيادة النفقات البنكية من جهة، وتحرير القروض يؤدي إلى تحمل البنوك المزيد من المخاطر من جهة أخرى<sup>12</sup>.

وجاءت دراسة حكيمي وآخرون<sup>13</sup> لقياس أثر التحرير المالي على القطاع البنكي في تونس خلال الفترة (1980-2009) ووجدوا ان التحرير المالي في تونس ينطوي على أثر ضعيف لأن البنوك التونسية لازالت تعتمد على السياسات التقليدية في تكوين رؤوس الأموال أي بالاعتماد على أموال المودعين، ولم تستطع تكوين رأس مالها الخاص؛ وهو ما يجعل التحرير المالي تفسيراً عن أسباب المخاطر التي تتعرض لها البنوك في تونس.

ووجد Angkinand وآخرون أن تطبيق سياسات التحرير المالي يؤدي إلى الأزمات البنكية وذلك من خلال دراسة<sup>14</sup> أجريت بالاعتماد على بيانات 48 دولة خلال الفترة (1973-2005) وفسروا حدوث الأزمات البنكية أنه يعود إلى نوع التحرير المالي المتبع ومستوى التأمين على الودائع، ومدى صرامة وتطبيق الإجراءات والقواعد الاحترازية.

كما اتفق الباحثون في الاثار السلبية للتحرير المالي على تصنيف التحرير المالي أحد مسببات الأزمات البنكية في العالم، وهي الإشكالية التي ناقشها حمداوي وآخرون عند البحث في أثر التحرير المالي على استقرار القطاع البنكي وقد اعتمد الباحثون على بيانات 49 دولة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1980 و2010، وذلك من أجل تحديد هذا الأثر لكن ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات التي صنفت التحرير المالي مسببا للأزمات، كونها تميز بين فترات عادية غير مستقرة (تسبق الأزمة) وفترة الأزمة وما بعد الأزمة. والاشكال كان ينصب حول وجود العلاقة بين التحرير المالي والأزمات عند مراعاة الخصائص الاقتصادية وطبيعة الهياكل البنكية لهذه الدول وتتبع الاثار الديناميكية للتحرير المالي لديها، وقد توصلت الدراسة<sup>15</sup> الى أن العلاقة بين التحرير المالي والاستقرار المالي تعتمد أساسا على قوة تنظيم حركة رؤوس الأموال، والاشراف على تطبيق سياسات التحرير المالي بالتدرج مع

مراعاة تطبيق القواعد الاحترازية واحترامها. بمعنى أن الاقتصادات التي تشهد مستوى عال من التحرير تكون عرضة للأزمات في ظل غياب الرقابة والإشراف خصوصا إذا لم تتكيف هيكلها البنكية مع متطلبات التحرير المالي.

أما عن أهم المتغيرات التي اعتمد عليها الدراسة من اجل التعبير عن التحرير المالي وقياس أثرها على أداء البنوك الخاصة في الجزائر فقد طرحت الدراسات السابقة اختلافات عديدة حول عناصر التحرير المالي وطبيعة أثارها على العائد على البنوك، وتدرج المتغيرات الاقتصادية التي توضح اثر تطبيق سياسة التحرير المالي على أداء البنوك حسب Okpara<sup>16</sup> في اجمالي الناتج المحلي، معدل التضخم، وتدفق الاستثمارات الصادرة والواردة، وقد توصلت Gusmi<sup>17</sup> إلى وجود علاقة ذات اتجاه موجب بين معدلات النمو المحققة مع تطبيق سياسة التحرير المالي على أداء البنوك العمومية في الجزائر خلال الفترة (1997-2012)، بينما وجد Hakimi وآخرون<sup>18</sup> علاقة عكسية بين نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام والأرباح المحققة لدى البنوك التونسية وذلك بسبب عدم تفعيل كل قنوات الوساطة البنكية في النظام المالي التونسي. كما يؤثر معدل التضخم إيجابا على الربحية لدى البنوك عموما بارتفاع أسعار الفائدة، غير أن حكيمي وآخرون توصلوا إلى أثر سالب يعود حسب تحليلهم إلى عدم توقع زيادة معدلات التضخم وأن البنوك لم تقم بتعديل معدلات الفائدة وفقا لهذه الزيادة، وهو ما سيجعلها تواجه ارتفاعا في تكاليفها الحقيقية ويؤثر ذلك سلبا على العوائد المالية المحققة.

أما بالنسبة لمتغير معدلات الفائدة فقد توصل كل من Andries و Kapraru عام 2011 أن لتحرير معدلات الفائدة أثرا إيجابيا على أداء البنوك من خلال نمو انتاجيتها من خلال دراسة أجريت على 236 بنك لـ 17 دولة أوروبية خلال الفترة (2004-2008)، وهو الأثر نفسه الذي توصل إليه Amarender Reddy من خلال دراسة<sup>19</sup> أجريت على القطاع البنكي في الهند بعد تحرير معدلات الفائدة، حيث يجعل هذا النوع من التحرير المالي القطاع البنكي أمام تحدي زيادة التكاليف البنكية والتي يمكن أن تنعكس سلبا على عوائد البنوك، غير أن Amarender يشترط لضمان حدوث الأثر الإيجابي لتحرير معدلات الفائدة اعتماد سياسة تخفيض التكاليف من خلال التوطين التكنولوجي في الجهاز البنكي، وسياسة التقاعد الاختياري التي تؤدي إلى انخفاض القوة العاملة في القطاع.

ووجدت الدراسات انه لا يوجد أثر لمعدلات الفائدة على أداء البنوك في القطاعات البنكي التي تخضع لمعدلات فائدة محددة إداريا<sup>20</sup>.

تتضمن توصيات الدراسات السابقة في هذا السياق ضرورة توخي الحذر عند تطبيق اجراءات التحرير المالي، مما يستدعي التدرج في تطبيقه من خلال الاعتماد على تدخل حكومي نسبي يرافق التحرير الجزئي لمعدلات الفائدة<sup>21</sup>؛ وهذا وفقا لأعمال كل من ماكنون<sup>22</sup> وشاو<sup>23</sup> مؤسسي نظرية التحرير المالي، حيث يفترض ماكنون أن الدول النامية لا تساهم مباشرة في تراكم رأس المال وإنما يقتصر دورها في تحديد معدلات الفائدة والتحكم في عرض النقود، ويرى كل منهما أن التحرير المالي هو الحل الأمثل لتفعيل الوساطة المالية وقدرتها في تجميع الادخار الموجه نحو الاستثمار لتحقيق التطور والتعمق المالي.

كما تعدد خصوصية البنوك احد مظاهر التحرير المالي، وهو المؤشر الأكثر حساسية للتقلبات الاقتصادية، وبالرغم من ذلك فإن خصوصية البنوك وارتفاع عدد البنوك الخاصة في اقتصاد ما سينجر عنه اثارا إيجابية على أداء القطاع البنكي من خلال العوائد المتأتبة من تعزيز المنافسة، والسعي وراء تقديم أفضل المنتجات والخدمات البنكية للأعوان الاقتصاديين، وهو ما اثبتته كل من Nguyen و Williams J. من خلال دراسة أجريت عام 2005 على 231 بنكا في جنوب شرق آسيا خلال الفترة (1990-2003) توصلوا إلى ضرورة اعتماد خصوصية البنوك كآلية ضرورية لنجاح تطبيق التحرير المالي وتوقع اثارا إيجابية لها على أداء القطاع البنكي الآسيوي.

وتوصل Gupta وآخرون بعد تحليل العلاقة بين التحرير المالي وأداء القطاع البنكي في الهند خلال الفترة الممتدة بين عامي 1971 و2007 إلى أن انخفاض عدد البنوك الخاصة مقابل الملكية العمومية للبنوك في ظل معدل العجز المالي المتزايد لدى البنوك العمومية يعيق من تحقيق أهداف سياسة التحرير المالي<sup>24</sup>، وهو ما يضيفي غموضا على تحليل آثار تطبيق سياسات التحرير المالي، لأن القنوات التي تطبق من خلالها هذه السياسات لاتزال تعاني من الكبح المالي أو لم تستوف شروط التحرير المالي. بينما يرى Amarender أن لخصوصية البنوك دور حيادي إذا كان أداء البنوك العمومية مقاربا لأداء البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية، واستطاع من خلال دراسته<sup>25</sup> أن يبين أن البنوك العمومية تعد منافسا قويا لكل من البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية بسبب اعتمادها على التكنولوجيا في المعاملات المالية المحلية والخارجية، غير أنه يؤكد على دور التدابير التحوطية ومدى تطبيق القواعد الاحترازية، وضرورة توفر النظام المالي على جهاز استشاري لضمان الاستقرار المالي؛ فهي دافع لجذب الودائع من مختلف البنوك المتواجدة في بيئة اقتصادية تنافسية.

ولضمان تحقيق أثر إيجابي لخصوصية البنوك في ظل سياسة التحرير المالي على أداء القطاع البنكي يتوجب أن يكون ذلك مؤسسا على نظام تأمين الودائع للحد من المبالغة في تقدير وتوقع الأزمات البنكية<sup>26</sup>.

## 2 - الإطار النظري: الأداء المالي للبنوك الخاصة في ظل تطبيق التحرير المالي في الجزائر

تعكس مؤشرات الأداء المالي في القطاع البنكي استراتيجيات التنمية الاقتصادية المتهججة، وتساعد في الحكم على كفاءة وفعالية السياسات المتبعة في تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية الاقتصادية والوقوف على مواطن الاختلال لمعالجتها، وترشيد القرارات المستقبلية المتعلقة بأداء القطاعات الاقتصادية التي تربطها المعاملات البنكية.

**تقييم الأداء المالي في البنوك:** يشمل جوهر النشاط البنكي في متابعة وتقييم الأداء المالي للبنك، وإجراء مقارنة مع باقي البنوك، لكن يبقى الحكم على كفاءة واستغلال الموارد مقترنا بأساليب التقييم المالي داخل البنك بغية التأكد من تحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف.

### 1-2 تعريف التقييم المالي في البنوك

تقييم الأداء المالي في البنوك هو الحكم على مدى فعالية القرارات المالية المتخذة وتأثيرها على مردودية البنك على المدى القصير والطويل بالشكل الذي يسمح بمعرفة الوضعية المالية التي تتيح الفرص في السوق، وتحدد المركز التنافسي للبنك<sup>27</sup>. يمكن تعريف تقييم الأداء المالي البنكي على أنه إصدار حكم على طريقة التسيير المالي داخل البنوك، ومقارنة النتائج المحققة عموديا وأفقيا. فالمقارنة العمودية تتمثل في مقارنة النتائج المالية داخل البنك مع الأهداف الموضوعة مسبقا على المدى القصير والمدى البعيد، أما المقارنة العمودية فهي مقارنة النتائج المالية داخل البنك -وبالضبط الربحية البنكية- مع باقي البنوك، وحصصة البنك في السوق على طول مدة تواجده في السوق.

### 2-2 نماذج قياس الأداء المالي في البنوك:

عرفت الاديات المالية عدة مؤشرات لقياس الأداء المالي للبنوك من اجل اتخاذ القرارات في المراحل المستقبلية، كما تعد مؤشرات الإنذار المبكر وقد استخدمت عدة نماذج؛ ومن أهمها نظام تقييم البنوك وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني ويطلق عليها **CAMELS**، ونموذج العائد على حقوق الملكية **ROE**، ونموذج العائد على الأصول **ROA**. كان تقييم أداء البنوك يتم وفقا لنظام **Dupont**<sup>28</sup> في بداية القرن العشرين، وتم تطويره وبناءه اعتمادا على المؤشرات المكونة له، المتمثلة في مؤشرات العائد ومؤشرات المخاطرة.

أ- **معدل العائد على الأصول ROA:** حيث يقيس كفاءة البنك في تحقيق الأرباح من مجموع الاستثمارات في الأصول. يتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين؛ وهما هامش الربح ومنفعة الأصول<sup>29</sup>. في حالة ارتفاع معدل العائد على الأصول يدل ذلك على الكفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف ووبره ارتفاع هامش الربح، كما يدل أيضا على اختيار الأصول الأمثل

(كفاءة السياسة الاستثمارية للبنك) من أجل التوظيفات المالية وهو ما يفسره ارتفاع مؤشر منفعة الأصول، كما يمكن أن يعكس التحسن في الجانبين معا<sup>30</sup>.

ب- العائد على حقوق الملكية (ROE): قدم نموذج Dupont شرحا وتوضيحا للعلاقة بين العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) عن طريق أثر الرافعة المالية الذي يفسر الفرق بينهما فيحسب العائد على حقوق الملكية حسب العلاقة<sup>31</sup>:

$$ROE = ROA \times MC$$

يقيس هذا المؤشر معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين، وان ارتفاع معدل العائد على حقوق ينطوي على تفسيرين متناقضين فإما يدل على الإدارة الكفؤ لأموال المساهمين، كما يكون مؤشرا على ارتفاع المخاطر التي تسببها الرافعة المالية.

### 3- الدراسة التطبيقية: تقييم أداء البنوك الخاصة في الجزائر في ظل التحرير المالي

تهدف الدراسة القياسية إلى تحديد العوامل الخارجية المؤثرة على أداء البنوك الخاصة في الجزائر وقد تم الاعتماد على الدراسات السابقة في اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تساعد في تحديد هذه العوامل وبالتالي يتوقف وضع نموذج مثالي للدراسة على قدرة هذا النموذج للإجابة على إشكالية البحث:

$$Pit = \alpha_0 + \beta_1 Sit + \beta_2 Mit + \beta_3 FLit + \epsilon$$

بـ Pit : Banks Performance Indicators مؤشرات الأداء

Sit : Banks Specific Variables (متغيرات بنكية خاصة)

Mit : Macroeconomic Variables (متغيرات اقتصادية كلية)

FLit : Financial Liberalization Indicators (مؤشرات التحرير المالي)

أولا: مؤشرات الأداء (المتغير التابع): سوف نعبر عن الأداء البنكي باعتباره متغيرا تابعا بمؤشر العائد على حقوق الملكية Return On equity (ROE)<sup>32</sup>، وقد تم الحصول على بيانات هذا المؤشر للبنوك الخاصة من تقارير بنك الجزائر للفترة المنشورة من 2001 إلى غاية 2017.

ثانيا: المؤشرات البنكية الخاصة

1- التعامل البنكي D/GDP: التعامل البنكي = إجمالي الودائع / إجمالي الناتج الداخلي: تعد نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي مؤشرا على توظيف النقود في الاقتصاد، فضعف هذه النسبة يعني وجود نقود معطلة اقتصاديا، وهو ما يمثله مؤشر التعامل البنكي؛ بحيث يفسر على أنه الأصول المالية التي يعتمد عليها في تراكم الأصول. وقد تم احتساب المؤشر للبنوك الخاصة استنادا على تقارير بنك الجزائر - الفصل الأول والفصل الخامس - خلال الفترة 2001-2017.

2- نسبة القروض أو التمويل إلى الودائع (LDR):

$$\text{نسبة القروض إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}}$$

تعتبر من بين أهم مؤشرات النشاط وتوظيف الأموال (Activity Ratios)، وتعكس هذه النسبة مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة المتحصلة من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض<sup>33</sup>. وتم احتسابها بالاعتماد على البيانات الموجودة في تقارير بنك الجزائر، والمتعلقة بالودائع والقروض خلال الفترة (2000-2016).

3- الخطر البنكي: يعبر عنه بمؤشر تشتت أسعار الفائدة (In) Interest Rate Spreads والذي يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{تشتت أسعار الفائدة} = (\text{أسعار الفائدة على القروض} - \text{أسعار الفائدة على الودائع}) / \text{إجمالي الأصول}$$

نظرا لعدم توفر القيم الإجمالية للفائدة التي يتلقاها البنك على القروض، والفائدة التي يمنحها على الودائع (Total Values)، يتم احتساب التشتت كما يلي:

$$\text{تشتت أسعار الفائدة} = (\text{معدل الفائدة على القروض} - \text{معدل الفائدة على الودائع})$$

ويرمز لها بـ IM بحيث: 1- NIM يمثل هامش معدلات الفائدة الاسمية،

2- RIM يمثل هامش معدلات الفائدة الحقيقية.

وتم احتساب البيانات بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

### ثالثا: مؤشرات التحرير المالي Financial Liberalization Indicators

يعبر عن التحرير المالي بالمؤشرات التالية:

**M<sub>2</sub> / GDP**: متغير مستقل يعبر عن نسبة المعروض النقدي M<sub>2</sub>، الذي يمثل النقود وأشبه النقود من إجمالي الناتج المحلي،

**Banking Privatization Ratio (BPR)**: يحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

مؤشر خصوصية البنوك = (عدد البنوك الخاصة) / إجمالي البنوك. وقد تم احتسابه اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

**Credit to Private Sector / GDP (GDP)**: يعبر عن نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي، تم احتسابه بالاعتماد

على تقارير بنك الجزائر للفترة (2000-2017)،

**Credit to financial Sector / GDP (GDP)**: يعبر عن نسبة القروض الموجهة للقطاع المالي من إجمالي الناتج المحلي، تم احتسابه بالاعتماد

على تقارير بنك الجزائر للفترة (2000-2017)،

**legal Reserv (LR)**: تم الحصول على البيانات المتعلقة بالاحتياطي الإجمالي من

خلال تقارير بنك الجزائر للفترة (2000-2017)،

**Discount rate (DR)**: تم الحصول على البيانات المتعلقة بمعدل إعادة الخصم من خلال

تقارير بنك الجزائر للفترة (2000-2017)،

**OIF/GDP**: تم احتسابه بنسبة تدفقات الاستثمار الصادر

إلى الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة (2000-2017)،

**IIF/GDP**: تم احتسابه بنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي

الوارد إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للفترة (2000-2017)،

### رابعاً: المؤشرات الاقتصادية الكلية Macroeconomic Variables

وتضم هذه المجموعة المتغيرات التالية:

**Per Cappita Growth**: النمو في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام: البيانات من خلال بيانات

البنك الدولي للفترة (2000-2017)،

**Exchange Rate (EXR)**: يعبر هذا المتغير المستقل عن سعر الصرف الحقيقي

للدنار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2016)، تم الحصول عليه من بيانات البنك الدولي.

**Inflation Rate (IR)**: متغير مستقل يمثل الأسعار التي يدفعها المستهلكون، حيث يعبر عن

التضخم، تم الحصول عليه بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للفترة (2000-2016)،

**Trade Openness (TO)**: يعبر عن مؤشر الانفتاح التجاري، ويتم احتسابه عن طريق

نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي، وتم الحصول على الصادرات والواردات من بيانات البنك الدولي

للفترة (2000-2016).

ومن أجل تقدير العلاقة في الأجل الطويل سوف نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

المتباعدة **ARDL** الذي قدمه **Persan**<sup>34</sup> حيث يسمح هذا النموذج بتخطي اغلب المشاكل التي تواجه تقدير العلاقات في

الأجل الطويل كمشكلة الانحدار الزائف الذي يعبر عن وجود تقارب بين مسارات السلاسل الزمنية وليس علاقة سببية بين

متغيرات الدراسة ولتجاوز هذا المشكل يتم استخدام اختبار التكامل المشترك الذي وضعه **granger** عام 1982 غير أنه



يشترط تكامل السلاسل الزمنية عند نفس الدرجة. وهو ما يطرح اشكالا آخر بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية التي تتصف عموما بعد استقراريتها وعدم تكاملها عند نفس الدرجة<sup>35</sup>، ومن أجل ذلك ظهر نموذج **ardl** ليعالج مشاكل الانحدار الذاتي للسلاسل الزمنية المستقرة عند مستويات مختلفة، غير أنه يشترط أن لا تتعدى درجة الاستقرار لهذه السلاسل الدرجة الأولى<sup>36</sup> **I(1)**.

### 1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

تم دراسة استقرارية متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبارات كل من ديكي-فولر (**ADF**) و فيليبس-بريون (**PP**) و التي يمكن الحصول على نتائجها مباشرة وفي الوقت ذاته بالنسبة لجميع المتغيرات المدرجة وبالاعتماد على برنامج **view 9** النتائج المحصل عليها في الملحق (1) وملخصها في الجدول التالي:

#### الجدول 1: ملخص نتائج استقرارية السلاسل الزمنية وفقا لاختباري **ADF** و **PP**

السلاسل الزمنية المستقرة عند المستوى <b>I(1)</b>	السلاسل الزمنية المستقرة عند المستوى <b>I(0)</b>
<b>D, LDR, CPS, LR, M2, PBR,</b>	<b>PER, RIM, NIM, IIF, OIF</b>
<b>IR, TO</b>	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج **EVIEWS9**

من خلال الجدول (1) يتضح أن السلاسل التي تمثل المتغير التابع **ROE** للبنوك الخاصة فهي مستقرة عند الفرق الأول، أما بخصوص المتغيرات المستقلة، فأغلبها مستقرة عند الفرق الأول **I(0)** (**D, LDR, CPS, LR, M2, PBR, IR and TO**)، بخلاف المتغيرات الاقتصادية الكلية التي عادة ما تكون مستقرة عند المستوى **I(0)** وهي كل من المتغيرات (**RIM, NIM, IIF, OIF, and PER**) وذلك وفقا لاختباري فيليبس وبريون (**PP**) وديكي فولر (**ADF**).

### اختبار الحدود **Bound Test**

تظهر إضافة **persan et Shin** في تقديم طريقة جديدة لاختبار التكامل المشترك في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وهو ما يطلق عليه اختبار الحدود (**Bound Test**)، بحيث يصاغ النموذج كالآتي:

$$\Delta P_{it} = \alpha_0 + \beta_1 P_{it-1} + \beta_2 S_{it-1} + \beta_3 FL_{t-1} + \beta_4 M_{t-1} + \sum_{j=0}^n \gamma_j \Delta(P_i)_{t-j} + \sum_{k=0}^m \delta_k \Delta(S_i)_{t-k} + \sum_{l=0}^o \theta_l \Delta(FL)_{t-l} + \sum_{r=0}^n \varphi_r \Delta(M)_{t-r} + u_{it}$$

يعد اختبار وجود تكامل متزامن بين المتغيرات في الدراسة أولى مراحل بناء نموذج **ARDL**؛ بحيث يسمح هذا الاختبار بالحكم على وجود أو عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدرجة، ويتم الكشف عن وجود تكامل متزامن بين المتغيرات بحساب إحصائية (**F**) في اختبار والد (**Wald Test**)، على النحو التالي:

فرضية العدم: (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات)

الفرضية البديلة: (وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات).

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$$

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq 0$$

## الجدول(1): نتائج اختبار الحدود لنموذج ROE

وجود علاقة تكامل مشترك تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع	1783.033		النموذج
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	القيم الحرجة
	2,88	3,99	عند مستوى معنوية 1%
	2,27	3,28	عند مستوى معنوية 5%
	1,99	2,94	عند مستوى معنوية 10%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج **eviews9**

يتبين من الجدول أن القيمة المحسوبة أكبر تماما من القيم الجدولية عند مستويات المعنوية المختلفة وهو ما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة لوجود تكامل مشترك بين العائد على الأصول لدى البنوك الخاصة وباقي المتغيرات التفسيرية. ونظرا لوجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، فإن هذا التكامل ينطوي على علاقة طويلة الأجل بين تلك المتغيرات التي تأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta ROE = \alpha_0 + \beta_1 ROE_{t-1} + \beta_2 CPS_{t-1} + \beta_3 CFS_{t-1} + \beta_4 DPVB_{t-1} + \beta_5 DR_{t-1} + \beta_6 EXR_{t-1} + \beta_7 IIF_{t-1} + u_t$$

## الجدول (2): نتائج تقدير نموذج ROE وفقا لمنهجية ARDL

ARDL (1,1,1,1,1,1)					
المتغير	المعلمة المقدرة	الاحتمالات	المتغير	المعلمة المقدرة	الاحتمالات
ROE (-1)	-0.58	0,0012	DR	33.879	0.0005
CPS	0,014	0,0024	DR (-1)	-15.49	0.1653
CPS (-1)	-0,031	0,0010	EXR	8.28E-06	0.973
CFS	-0,004	0,0015	EXR (-1)	-0.014	0.0010
CFS (-1)	0,005	0,0010	IIF	4.37	0.0021
D	-0.001	0,2543	IIF (-1)	7.21	0.0028
D (-1)	0.0014	0,0014	C	1.088	0.0016

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج **eviews9**

يتضح من خلال الجدول(2) لنتائج تقدير نموذج العائد على حقوق الملكية وفقا لمنهجية ARDL أن كلا من (CPS)، (CFS)، (DR)، (EXR)، (IIF) تمارس تأثيرا معنويا في المدى الطويل على العائد على حقوق الملكية للبنوك الخاصة، غير أن (CFS) تمارس أثرا سلبيا على العائد في البنوك الخاصة ويفسر ذلك بأن تقديم الائتمان المحلي الموجه للقطاع المالي الذي يمثل دور الوساطة البنكية، يتوقف على حجم الودائع البنكية لدى البنوك الخاصة والتي لم تتعافى من خوف المتعاملين الاقتصاديين بعد الأزمة التي هزت القطاع البنكي الجزائري عام 2003، بحيث زعزعت ثقة الأفراد في إيداع أموالهم لدى البنوك الخاصة بحيث ترواحت نسبة الودائع لديها بين 7% و 12.3% خلال الفترة (2000-2016) من إجمالي الودائع في القطاع البنكي الجزائري. في حين ظهر كل من (D) و (EXR) غير معنوي إحصائيا، أو بعبارة أخرى لم يسجل تأثيرا واضحا على العائد على الأصول للبنوك الخاصة خلال الأمد الطويل، فهو يمثل الأصول المالية الموظفة في الاقتصاد نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة ضئيلة جدا أمام توظيف الأموال بالنسبة لباقي القطاع البنكي. كما أن البنوك تعرف أثر أسعار الصرف مسبقا بسبب اعتماد سعر الصرف المدار في الجزائر. وتشير نتائج التحليل القياسي إلى أن (DR) تمارس تأثيرا إيجابيا عكس المتوقع ومعنويا عند مستوى دلالة (1%) على معدل العائد على حقوق الملكية لدى البنوك الخاصة فلمعدل إعادة الخصم اثر سلبي على أداء البنوك من خلال اثره على تدني السيولة البنكية، إلا أنه كان الأثر عكس ذلك بسبب التنبؤ المسبق من طرف القائمين على السياسات البنكية في البنوك الخاصة بنسبة هذا المعدل الذي عرف ثباتا عند 4% طيلة الفترة (2004-2015)،

وانخفض عام 2016 إلى معدل 3.5%، وبالنسبة لمعلمة تدفقات الاستثمار الوارد (IIF) فهي تمارس أثراً معنوياً عند مستوى دلالة أقل من (1%) في المدى الطويل ويتمثل في توفير السيولة البنكية باعتبار البنوك قناة لتمير هذه التدفقات الواردة من جراء الاستثمار الأجنبي سواء كان في القطاع البنكي أو في باقي القطاعات الاقتصادية.

أما في الأجل القصير، فالجدير بالملاحظة هو معنوية معامل التصحيح، أو ما يعرف بمعامل الخطأ (-CointEQ) (1)، وإشارته السالبة، حيث أخذ قيمة (-1,58) عند مستوى دلالة أقل من (1%) بـ (0,0000)، وهو يعبر عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التفسيرية لمعدل العائد على حقوق الملكية لدى البنوك الخاصة. أما عن قيمة هذا المعامل التي وصلت (158.85%) فهي تكشف عن سرعة عودة معدل العائد على حقوق الملكية لدى البنوك الخاصة إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل، وهو أحد جوانب الأداء المالي للبنوك الخاصة. بمعنى آخر عندما ينحرف معدل العائد على حقوق الملكية لدى البنوك الخاصة خلال المدى القريب عن قيمته التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل (158,85%) من هذا الاختلال خلال الفترة (t)، إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل، أي يعود إلى التوازن تقريباً كل أربعة أشهر أما بالنسبة لباقي المتغيرات فهي تمارس أثراً معنوياً بمستوى دلالة (1%) على المدى الطويل، غير أنها باتجاه مختلف بحيث تؤثر معلمة (CFS) إيجاباً على العائد على حقوق الملكية بسبب سياسة ترشيد الائتمان التي تنتهجها البنوك الخاصة والتي تهدف من خلالها إلى تعظيم أرباحها في ظل تعزيز تنافسيتها عكس معلمة الائتمان الموجه للقطاع الخاص (CPS) التي تسجل أثراً سلبياً في المدى الطويل وذلك بسبب تعثر القروض الموجهة للقطاع الخاص وكذلك تدني نسبة هذا الائتمان الذي يتميز بدرجة مخاطرة أكبر من تلك التي ترافق القروض الموجهة للقطاع العمومي. كما أن المرونات في المدى القصير مرتفعة نسبياً مقارنة بتلك التي سجلها الانحدار في الأجل الطويل، وهو ما يوضحه الجدول (3):

الجدول (3): تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ROE

CointEQ(-1)=-1.58(0,0000) (1.1.1.1.1.1) ARDL					
المتغير	المعلمة المقدرة	الاحتمالات	المتغير	المعلمة المقدرة	الاحتمالات
CPS	-0.011	0.0023	EXR	-0.0088	0.0014
CFS	0.0005	0.0063	IIF	-1.7869	0.0156
D	0.026	0.0012	C	0,685	0.0014
DR	11.59	0,0007			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews9.

ومن ثم فعلاقة نموذج تصحيح الخطأ تكتب على الشكل التالي:

$$\text{Cointeq} = \text{ROEPV} - (-0.0011 * \text{CPS} + 0.005 * \text{CFS} + 0.026\text{D} + 11.59\text{DR} - 0.0088\text{EXR} - 1.787\text{IIF} + 0.6860)$$

التقييم الاحصائي للنموذج:

1- اختبار جودة التوفيق النموذج  $R^2$ : من خلال نتائج التقدير قيمة معامل التحديد تساوي (0.99)، وهي قريبة من الواحد، مما يدل أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة (99.99%) من التغير في المتغير التابع والبقية (0.01%) تعزى لمتغيرات أخرى غير مدرجة. كما أن قيمة معامل التحديد المصحح تساوي (0.99)، وهي قريبة أيضاً من الواحد، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة (99.93%) من التغير في المتغير التابع.

2- الاختبارات التشخيصية: للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية، تم إجراء الاختبارات التشخيصية **diagnostic Tests** التالية:

3- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: يشير اختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائية **Breusch-Test (LM) Godfrey Serial Correlation** إلى أن القيمة الاحتمالية لـ F بلغت (0,89) وهي

أكبر من 1%، 5%، و10%. مما يجعلنا نقبل فرضية عدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

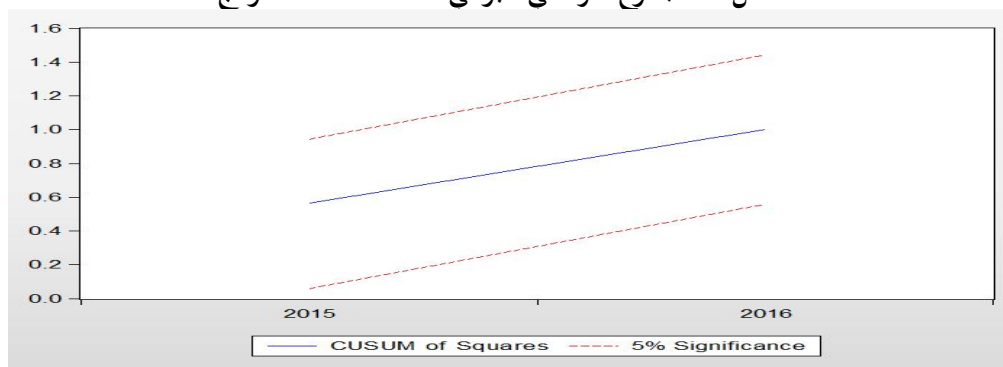
**4- مشكلة عدم تباين حد الخطأ:** باستخدام اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي **Autoregressive Conditional Heteroscedasticity Test (ARCH)**، توضح إمكانية قبول فرضية عدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، وقد تبين أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين من خلال اختبار **(ARCH)**؛ الذي بلغت القيمة الاحتمالية لـ **F (0.2250)**، وهي أكبر من 1%، 5%، و10%.

**5- اختبار ملائمة النموذج:** تبين من اختبار **Ramsey RESET** أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي، وبذلك فهو صحيح، إذ تحصلنا من الاختبار على قيمة **F** التي بلغت (0.28)، والتي لم تكن معنوية، إذ سجلت قيمتها الاحتمالية (0.68)، وهو ما يعني قبول فرضية عدم التي تنص على أن الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد.

**6- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera Normality:** وهو اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار، وهو ما أثبتته الاختبار على النموذج، بحيث بلغت قيمة **Jarque-Bera (0.567)** باحتمالية (0.75)، وهو ما يؤدي إلى قبول فرضية عدم، التي تشير على أن بواقي معادلة الانحدار تتبع توزيعاً طبيعياً.

**7- اختبار استقرارية النموذج ROE:**

الشكل 1: المجموع التراكمي للبواقي CUSUM لنموذج ROE



المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج **Eviews9**

يتضح من خلال الشكل (1) أن المعاملات المقدرة لنموذج **ARDL** المستخدم مستقر هيكلية عبر الفترة محل الدراسة؛ مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة، وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبار **CUSUMSQ** لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

**الخلاصة:** يبقى أداء البنوك الخاصة في الجزائر متواضعا بسبب هيكل القطاع البنكي الجزائري الذي لا يساعد على الاستفادة من مزايا التحرير المالي فالبنوك العمومية تسيطر على ما يفوق 90% من الأصول البنكية للقطاع المالي الجزائري بالرغم من السعي نحو تحرير القطاع البنكي وتحرير السوق البنكية وفتح المجال للبنوك الخاصة والبنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها التمويلية المختلفة.

كما أن الاعتماد على مؤشر الوساطة البنكية كمؤشر على التحرير المالي لا يعطي صورة واضحة في ظل سياسة توجيه الائتمان، فالوساطة البنكية أصبحت وظيفة تقليدية تعكس ضعف الأداء لدى القطاع البنكي الجزائري، وهو لا يؤثر على أداء القطاع البنكي الخاص في الجزائر إيجابا وذلك لأن البنوك في الجزائر تفتقر إلى أنجع السبل في اجتذاب الودائع، وذلك بسبب انعدام العلاقة بين تطور حجم الإقراض في الجزائر ومعدلات الفائدة، لأن السياسة الإقراضية والطلب الداخلي على القروض لا يتأثران بتطورات معدلات الفائدة الاسمية ولا الحقيقية بشكل كبير، حيث يتضح أن تغيرات أسعار الفائدة لم تؤثر على تكاليف الإقراض، وإن تجلى الأثر فهو لا يمثل إجراء للتحرير المالي، وإنما يتعلق بمعدلات التضخم.

وبالرغم من الدور الذي يلعبه معدل إعادة الخصم كأداة كمية للسلطة النقدية تتدخل من خلالها في السوق النقدي في الجزائر، إلا أن أثره كان إيجابيا بسبب التنبؤ المسبق به فهو يتسم بالثبات طيلة فترة الدراسة. وبالرغم من ذلك يمثل معدل إعادة الخصم أحد أشكال الكبح المالي في القطاع البنكي الجزائري.

ومن خلال ما سبق يمكن الحكم على تدني مستوى التحرير المالي الداخلي في الجزائر بالشكل الذي يحد من نشاط البنوك الخاصة والتي يعد تواجدها في حد ذاته أنه في الواقع حتمية اقتضاها التوجه نحو اقتصاد السوق خصوصا مع تدني حصتها من الودائع التي لا تتجاوز 12% من إجمالي الودائع في القطاع المالي. بالإضافة إلى اعتماد سعر الصرف المدار في الجزائر، وحسب نهج ماكنون وشاو في التحرير المالي فإن تحرير القطاع المالي يشترط التدرج في تطبيق سياسات التحرير البنكي، وحسب ما خلصت اليه الدراسة فإن التحرير المالي في الجزائر لازال جزئيا لم يمس جميع اركان القطاع البنكي وبالتالي كان متوقعا الأثر السلبي لمؤشرات التحرير المالي الخارجي على أداء البنوك الخاصة، وهو ما يتمثل في تدفقات الاستثمار الوارد التي كان لها اثرا سالباً على المدى الطويل على العائد على حقوق الملكية فالبنوك الخاصة لعبت دور قناة لتمير التدفقات دون استغلال هذا الدور في تحسين الخدمات وتوسيع نشاطاتها وتعظيم أرباحها سواء كان هذا الاستثمار الأجنبي في القطاع البنكي أو في باقي القطاعات الاقتصادية، إلى جانب الأثر السلبي لمتوسط سعر الصرف بسبب التحديد القانوني لكمية النقود من العملة المحلية القابلة للتحويل إلى عملات اجنبية.

### الملحق 1: نتائج اختبار ديكي فولر المطور لاستقراره السلاسل الزمنية باستخدام 9views

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)																
At Level	ROEPV	CFS	CPS	DPVB	DR	EXR	IIF	IR	LDRPVB	LR	M2	NIM	OIF	PBR	PER	RIM
With Cons t-Statistic	-2.4493	-2.3183	-0.1557	-1.7022	-2.4083	-3.7704	-3.4650	-3.6568	-2.5238	-1.6658	-3.9972	-13.4076	-3.2226	-2.8657	-4.7254	-5.3122
Prob.	0.1451	0.1790	0.9266	0.4114	0.1549	0.0152	0.0278	0.0166	0.1285	0.4284	0.0086	0.0000	0.0375	0.0730	0.0033	0.0009
n0	n0	n0	n0	n0	n0	**	**	**	n0	n0	***	***	**	*	***	***
With Cons t-Statistic	-2.7906	1.2972	-1.6837	-2.8444	-1.8576	-2.7727	-3.2553	-3.5097	-2.5528	-2.6060	-4.0353	-8.6910	-2.5458	-1.6208	-2.7711	-3.5420
Prob.	0.2197	0.9998	0.7107	0.2035	0.6290	0.2285	0.1173	0.0749	0.3024	0.2821	0.0299	0.0001	0.3051	0.7311	0.2301	0.0711
n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	*	n0	n0	**	n0	n0	n0	n0	*
Without Ct-Statistic	-0.7585	-1.7541	2.1838	0.4099	-1.6930	-0.1307	-0.0035	0.2538	0.5211	-0.1210	-3.7934	0.1237	0.1163	0.5709	-0.9131	0.0264
Prob.	0.3695	0.0756	0.9892	0.7896	0.0849	0.6209	0.6667	0.7451	0.8172	0.6265	0.0009	0.7046	0.7045	0.8271	0.3046	0.6756
n0	n0	*	n0	n0	*	n0	n0	n0	n0	n0	***	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference	d(ROEPV)	d(CFS)	d(CPS)	d(DPVB)	d(DR)	d(EXR)	d(IIF)	d(IR)	d(LDRPVB)	d(LR)	d(M2)	d(NIM)	d(OIF)	d(PBR)	d(PER)	d(RIM)
With Cons t-Statistic	-4.2807	-1.1691	-3.7729	-4.9012	-1.8651	-1.8203	-1.4920	-4.5873	-4.1226	-4.3584	-6.2499	-2.8409	-1.8116	-4.0670	-6.6151	-1.9649
Prob.	0.0055	0.6582	0.0141	0.0018	0.3379	0.3563	0.5030	0.0036	0.0074	0.0048	0.0002	0.0817	0.3610	0.0089	0.0001	0.2971
***	n0	**	**	n0	n0	n0	n0	***	***	***	***	*	n0	***	***	n0
With Cons t-Statistic	-4.6998	-3.2828	-3.7195	-4.7085	-1.9745	-5.4006	-0.5965	-4.4286	-4.2110	-4.3407	-6.0257	-4.4175	-1.1734	-5.1099	-6.3285	-3.3803
Prob.	0.0118	0.1068	0.0534	0.0103	0.5677	0.0034	0.9626	0.0181	0.0237	0.0191	0.0012	0.0184	0.8784	0.0062	0.0008	0.0918
**	n0	*	**	n0	***	n0	***	**	**	**	***	**	n0	***	***	*
Without Ct-Statistic	-4.2587	-1.1886	-2.9702	-4.8241	-1.4676	-2.0220	-1.7231	-4.6120	-3.9114	-4.3157	-6.4858	-3.5783	-1.9147	-4.0972	-6.8638	-1.6213
Prob.	0.0003	0.2036	0.0059	0.0001	0.1280	0.0449	0.0802	0.0002	0.0007	0.0003	0.0000	0.0019	0.0554	0.0005	0.0000	0.0971
***	n0	n0	***	***	n0	**	*	***	***	***	***	***	*	***	***	*

Notes: (\*)Significant at the 10%, (\*\*)Significant at the 5%, (\*\*\*) Significant at the 1% and (no) Not Significant

## الملحق 2: نتائج اختبار فيليبس بيرون لاستقراره السلاسل الزمنية باستخدام eviews9

		UNIT ROOT TEST TABLE (PP)															
At Level		ROEPV	CFS	CPS	DPVB	DR	EXR	IF	IR	LDRPVB	LR	M2	NIM	OIF	PBR	PER	RM
With Cons t-Statistic		-2.1677	-0.8455	-0.1297	-1.6596	-2.6639	-2.1131	-0.5264	-3.6570	-3.1679	-1.5892	-3.9972	-2.4082	80.4502	-1.9344	-2.5416	-2.0589
Prob.		0.2229	0.7780	0.9300	0.4313	0.1017	0.2423	0.8616	0.0166	0.0415	0.4648	0.0086	0.1549	0.9999	0.3097	0.1249	0.2616
n0		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	**	**	n0	***	n0	n0	n0	n0	n0
With Cons t-Statistic		-2.5416	1.2972	-1.6837	-2.8444	-1.8537	-0.6598	-0.5123	-7.3751	-2.4925	-2.4509	-4.1021	-1.0219	29.7739	-1.2419	-3.3705	-0.9155
Prob.		0.3068	0.9998	0.7107	0.2035	0.6309	0.9583	0.9703	0.0001	0.3264	0.3436	0.0267	0.9111	0.9999	0.8648	0.0909	0.9282
n0		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	***	n0	n0	**	n0	n0	n0	*	n0
Without Cct-Statistic		-1.2435	-0.4399	2.8300	1.3860	-2.1366	-0.5677	-0.0035	-0.6443	0.8505	-0.0203	-3.7934	1.0206	-0.2589	0.4784	-1.2568	0.5544
Prob.		0.1871	0.5076	0.9972	0.9513	0.0352	0.4553	0.6667	0.4222	0.8843	0.6610	0.0009	0.9108	0.5769	0.8069	0.1832	0.8250
n0		n0	n0	n0	**	n0	n0	n0	n0	n0	n0	***	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference		d(ROEPV)	d(CFS)	d(CPS)	d(DPVB)	d(DR)	d(EXR)	d(IF)	d(IR)	d(LDRPVB)	d(LR)	d(M2)	d(NIM)	d(OIF)	d(PBR)	d(PER)	d(RM)
With Cons t-Statistic		-5.2036	-1.3075	-3.7720	-5.7996	-1.8651	-3.7158	-0.6589	-11.6714	-4.1245	-4.4429	-14.3010	-2.5348	0.4729	-2.7984	-6.6344	-2.1983
Prob.		0.0010	0.5972	0.0142	0.0004	0.3379	0.0157	0.8285	0.0000	0.0074	0.0041	0.0000	0.1274	0.9791	0.0819	0.0001	0.2144
n0		***	n0	**	n0	n0	n0	n0	***	***	n0	n0	n0	n0	*	***	n0
With Cons t-Statistic		-4.6013	-7.6389	-3.7508	-6.9331	-1.9745	-5.4395	-0.5965	-11.5438	-4.2025	-4.8200	-14.3963	-3.0169	-1.1734	-3.9678	-6.3412	-3.3219
Prob.		0.0124	0.0001	0.0507	0.0003	0.5677	0.0031	0.9626	0.0000	0.0241	0.0086	0.0001	0.1598	0.8784	0.0355	0.0008	0.1005
n0		***	***	*	***	n0	***	n0	***	**	***	***	n0	n0	**	***	n0
Without Cct-Statistic		-4.8318	-1.3291	-2.9702	-5.1373	-1.6020	-3.7087	-0.6486	-9.7189	-3.9131	-4.3157	-14.9884	-2.5511	1.5049	-2.8413	-6.8618	-1.7368
Prob.		0.0001	0.1622	0.0059	0.0001	0.1006	0.0011	0.4192	0.0000	0.0007	0.0003	0.0001	0.0147	0.9600	0.0078	0.0000	0.0781
n0		***	n0	***	***	n0	***	n0	***	***	***	***	**	n0	***	***	*

Notes: (\*)Significant at the 10%, (\*\*)Significant at the 5%, (\*\*\*) Significant at the 1%, and (no) Not Significant

## الهوامش والمراجع:

<sup>1</sup> Bekalu, & Abel, (2017) Determinants of Profitability in Ethiopian Private Commercial Banks: Evidence from Selected Banks of Ethiopia. Research Journal of Finance and Accounting Vol.8, No.3

<sup>2</sup> Sehrish G.; Faiza Irshad and Khalid Zaman (2011). Factors Affecting bank Profitability in Pakistan. The Romanian Economic Journal Year XIV, No.30 march 2011, P214.

<sup>3</sup> Nsambu Kijjambu Frederick, Factors Affecting Performance of Commercial Banks in Uganda A Case for Domestic Commercial Banks, Proceedings of 25th International Business Research Conference 13 - 14 January, 2014, Cape Town, South Africa, P4.

<sup>4</sup> Athanasoglou. P. Delis. M and Staikouras. C (2006), Determinants in the Bank profitability in South Eastern European region," journal of Financial Decisions Making 2, P3.

<sup>5</sup> -عبد الناصر مُحَمَّد نور، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 190 -Hempel , George , Simonson , Bank Management ,Jphn Wiler , USA 1994 , P 100

- إبراهيم مختار إبراهيم، إدارة الأموال في البنوك ورفع كفاءة استخدامها، دار تموز للنشر، بيروت، 1990، ص 98

<sup>6</sup> Mari, P and H. Manggi (2002) 'The Boom, Bust and Restructuring of Indonesian Banks, International Monetary Fund Working Paper, WP/2002/66

<sup>7</sup> Levine, R. and Zervos, S., Stock markets, banks, and economic growth. American Economic Review 88, PP 537-558

<sup>8</sup> Barajas, A., R. Steiner, N. Salazar. (1999), *Interest spreads in banking in Colombia 1974- 96*. IMF Staff apers, Vol. 46: 196-224

<sup>9</sup> Demirgüç-Kunt A., Huizinga, H. (1999), Determinants of commercial bank interest margins and profitability some international evidence. World Bank Economic Review, vol.14, n° 2, pp 379-408.

<sup>10</sup> Hermes Niels and Vu Thi Hong Nhung., The Impact of Financial Liberalization on Bank Efficiency: Evidence from Latin America and Asia, "Applied Economics 42, issue 26,2008.

<sup>11</sup> [Alin Marius Andries](#), and [Bogdan Capraru](#), mpact of Financial Liberalization on Banking Sectors Performance from Central and Eastern European Countriesm, [PLoS One v.8\(3\): 2013](#) PMC360538.

<sup>12</sup> Fisher K., Chenard, M. (1997), *Financial liberalization causes banking system fragility*. Working paper series n°97 – 1

<sup>13</sup> Hakimi Abdelaziz, Djellassi Mouldi, Hamdi Helmi, Financial liberalization and banking Profitability, Apanel data analysis For Tunisian Banks, International Journal of Economics and Financial Issues Vol. 1, No. 2, 2011, pp.19-32.

<sup>14</sup> Angkinand, A., Sawangngoenyung, W., Wihlborg, C., 2010. Financial Liberalization and Banking Crises: A Cross-Country Analysis, International Review of Finance, volume 10, issue 2, pp. 263 292

<sup>15</sup> Hamdaoui Mekki, Zouari Abir, Makhtouf Samir, The effect of financial liberalization on banking sector stability Journal [International Review of Applied Economics](#) Volume 30, 2016 - [Issue 5](#)

<sup>16</sup> Okpara, G. C., *The effect of financial liberalization on selected macoeconomic variables* :

*Lesson from Nigeria*. The international journal of applied and finance, 4 (2), (2010), pp 53-61.

<sup>17</sup> Gusmi S , the impact of financial liberalization on the performance of the Algerian public banks, Thesis submitted as a partial fulfillment of the "Doctorate" degree in Economics, tlemcen, 2015.

<sup>18</sup> Hakimi and all , op.cit., P29.

<sup>19</sup> Amarender Reddy, Banking Sector Performance During Liberalization In India-A Review, researchGate, December 2009.

<sup>20</sup> Guesmi, Op.cit. P 121.

<sup>21</sup> Baptiste vente, Les Approches Théoriques De La Libéralisation Financière, Université paris IX dauphine2002. P19

<sup>22</sup> ماكينون رونالد، "النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد"، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة .العالمية، مصر، الطبعة العربية الأولى، 1996، ص 25.

<sup>23</sup> Edward S. Shaw , Financial deepening in economic development, Oxford, University Press, New York, U.S.A,1973, P15

<sup>24</sup> Gupta, P., Kochhar, K., Panth, S., 2011. Bank Ownership and the Effects of Financial Liberalization: Evidence from India, IMF Working Paper no. 50

<sup>25</sup> Amarender Reddy, Op.Cit. P 19.

<sup>26</sup> Daniela Georgeta Bejua, Maria-Lenuta Ciupac-Ulicia, Procedia Economics and Finance 3 ( 2012 ) 792 – 799

<sup>27</sup>التجاني إلهام، شعوبي محمود فوزي ، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ع 17، جوان 2015، ص ص 32-34.

<sup>28</sup> Mona J. G, Dixi L M Managing Financial Instution Asset / Liability Approached Part 5. Chapter 22 P663-662

<sup>29</sup> Pieter Klaassen, Analysing Bank Performance –Linking Roe, Roa And RAROC:U.S. Commercial Banks 1992–2014, The Journal of Financial Perspectives EY Global Financial, Services Institute, July 2015 | Volume 3, Scotland,2015, P 3

<sup>30</sup> قريشي محمد جموعي تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000 ، مجلّة الباحث، دورية أكاديمية تصدر عن كلية الحقوق جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 03-2004 العدد91.

<sup>31</sup> طارق عبد العال حماد، التحليل الفني والأساسي للأوراق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، 91.

<sup>32</sup> Guesmi Souad, OP.CIT. P88

<sup>33</sup> طالب، ومشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص85.

<sup>34</sup> السواعي خالد مجّد، علي داوود، " الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج EViews7 ، دار المسيرة، الأردن، 2013، ص 361.

<sup>35</sup> دحماني مجّد ادريوش، الاقتصاد القياسي، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، غير منشور، 2013، ص ص 158-165.

<sup>36</sup> دحماني مجّد ادريوش، ناصور عبد القادر، "دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفحوات الزمنية الموزعة المتباطئة"، الملتقى الدولي لجامعة سطيف 1، 12 مارس 2013، ص 16 -